

تأثير التأمينات النقدية ومخصص ضريبة الدخل في كفاية رأس المال المصرفي/بحث تطبيقي في مصرف بغداد
المدرج في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من (2016-2021)

The impact of insurance on insurance and the income disc allocation in well-known capital experts / applied research in the Bank of Baghdad listed on the Iraqi market for financial needs from (2016-2021)

Oqbah Hamad Kanoosh¹

Dr .Wafaa Al-Haidari²

Received

26/12/2023

Accepted

14/1/2024

Published

31/3/2024

Abstract:

The research aims to clarify the sources of non-deposit financing (cash insurance, revenue allocation, other revenues, long-term loans, and miscellaneous allocation) in controlling the use of capital because it is (the ratio of capital to total deposits, the ratio of capital to assets, and the risk capital disclosure, The ratio of capital to total assets, the ratio of total non-deposit financing sources to total requests, the ratio of capital to total non-deposit financing sources) and a statement of their impact on the so-called. The problem of the research lies in the lack of vision among commercial banks about the importance of non-deposit sources of financing, in addition to the other basic sources of banks, which are capital, reserves, and cash deposits of all kinds, and the extent of their direct impact on the financing structure and the adequacy of banking capital. Accordingly, the above indicators were analyzed based on financial statements of the researched bank listed on the Iraqi Stock Exchange for the period from (2016 - 2021), The research reached several conclusions, the most important of which is the existence of a very weak relationship between non-deposit financing sources and the adequacy of bank capital. The study recommended a number of recommendations, the most important of which was making optimal use of non-deposit financing sources to achieve the greatest possible degree of profitability enhancing capital adequacy. The Bank of Baghdad was chosen as one of the oldest commercial banks in Iraq, with its good reputation and the integration of its financial data within the Iraqi Stock Exchange It practices all types of banking operations and keeps pace with developments in the banking field, as this period was chosen to demonstrate the extent of the impact of cash insurance and the income tax provision on the adequacy of banking capital.

keywords: Cash insurances , Income tax provision , Capital adequacy.

المستخلص :

يهدف البحث الى بيان أثر مصادر التمويل غير الوداعية (التأمينات النقدية ، مخصص ضريبة الدخل ، المطلوبات الاخرى ، قروض طويلة الاجل ، مخصصات متنوعة) في تعزيز مؤشرات كفاية رأس المال المصرفي (نسبة رأس المال الى أجمالي الودائع ، نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ، نسبة رأس المال الى أجمالي الموجودات نسبة أجمالي مصادر التمويل غير الوداعية ، الى أجمالي المطلوبات ، نسبة رأس المال الى أجمالي مصادر التمويل غير الوداعية) وبيان تأثيرها على المصارف ،

1-Postgraduate Student, Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, qba.hamad1202m@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

2- Professor Post Graduate Institute for Accounting and Financial Studies, University of Baghdad, wafaa.alhaidari@pgiafs.uobaghdad.edu.iq

أد تمكن مشكلة البحث في عدم وجود رؤيا لدى المصارف التجارية عن أهمية مصادر التمويل غير الوداعية الى جانب المصادر الاساسية الاخرى للمصارف وهي رأس المال والاحتياطيات والودائع النقدية بكافة انواعها ومدى تأثيرها بشكل مباشر على هيكل التمويل وكفاية رأس المال المصرفي ، وعليه تم تحليل المؤشرات اعلاه أستناداً الى البيانات المالية للمصرف المبحوث والمدرج في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من (2016 - 2021) ، وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات أهمها وجود علاقة ضعيفة جداً بين مصادر التمويل غير الوداعية وكفاية رأس المال المصرفي ، وقد أوصت الدراسة بعدد من التوصيات وكان أهمها القيام بالاستثمار الامثل لمصادر التمويل غير الوداعية لتحقيق أكبر قدر ممكن من الربحية وتعزيز كفاية رأس المال ، إذ تم اختيار مصرف بغداد باعتباره من ضمن أقدم المصارف التجارية في العراق وسمعته الجيده وتكامل بياناته المالية ضمن سوق العراق للاوراق المالية وممارسته كافة أنواع العمليات المصرفية ومواكبته للتطور في المجال المصرفي ، إذ تم اختيار هذه الفترة لبيان مدى تأثير التأمينات النقدية ومخصص ضريبة الدخل في كفاية رأس المال المصرفي .

الكلمات المفتاحية : التأمينات النقدية ، مخصص ضريبة الدخل ، كفاية رأس المال.

المقدمة :

تعد المصارف بكافة اشكالها من اهم ركائز النظام المصرفي في العالم ، وركيزة مهمة لاي نشاط اقتصادي بشكل عام ، والانشطة المالية بشكل خاص ، ومن اهم اشكال هذه المصارف هي المصارف التجارية والتي يمكن تعريفها بأنها مؤسسات تعمل في مجال الائتمان أو المصارف التجارية هي مصارف تعنى بالودائع ومن ثم تمنح الائتمان أو تستلم القروض ، وأهم ما يميزها عن المصارف الاخرى أنها تقبل كافة انواع الودائع ، وتهتم هذه المصارف ايضاً بمصادر التمويل غير الوداعية لانها تعتبر مصدراً للسيولة النقدية عند حدوث انخفاض بنسب الودائع ،اذ تقوم المصارف باستثمارها في مجالات مختلفة لتمويل أنشطتها ومشاريعها لتحقيق اهداف وهي الربحية والسيولة والامان ، ونظراً للازمات المالية المتكررة للقطاع المصرفي فقد أصبحت المصارف تهتم اهتماماً كبيراً بنسب كفاية رأس المال استناداً لمقررات لجنة بازل (1 ، 2 ، 3) والتي من خلالها يتم حماية أموال المودعين ورأس مال والاحتياطيات . وعليه تكمن مشكلة البحث في تحقيق كفاية رأس المال وتأثير مصادر التمويل غير الوداعية فيها واستناداً الى ذلك وضعت فرضية البحث لحل هذه المشكلة وتمثلت بـ لا يوجد تأثير لمصادر التمويل غير الوداعية في كفاية رأس المال ، هذا وقد تضمن البحث على اربعة مباحث ، اذ تضمن المبحث الاول منهجية البحث ودراسات سابقة ، والمبحث الثاني تضمن الجانب النظري ، وتمثل المبحث الثالث بتحليل البيانات المالية لعينة البحث ، وجاء المبحث الرابع بأهم الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول : منهجية البحث ودراسات سابقة .

أولاً : منهجية البحث وهي تتألف من :

1- مشكلة البحث :- تتمثل مشكلة البحث في ان لدى المصارف التجارية موارد مالية متعددة غير الودائع تأتي من أنشطة المصرف المختلفة أو من مصارف خارجية (كالبانك المركزي) ، وان هذه المصادر قد تؤلف موارد مالية هامة الى جانب رأس المال والودائع ومصادر التمويل الاخرى وهي في ذلك تؤثر مباشرة على هيكل التمويل وعلى كفاية رأس المال ، يمكن ان تمكن المصرف ان أحسن استغلالها ان يحصل على فرص استثمارية كبيرة ، ومن ناحية اخرى فإن ادارة هذه المصادر تختلف عن ادارة الودائع لان طبيعتها مختلفة عن الودائع ولذلك ينبغي البحث في كيفية ادارتها لتعزيز مؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات الاداء الاخرى ، ومن هنا فإن مشكلة البحث يمكن التعبير عنها بالتساؤلات التالية :-

أ- ما مصادر التمويل غير الوداعية لدى المصارف التجارية ؟

ب- ما اهميتها النسبية في هيكل تمويل هذه المصارف ؟

ج- ما أثرها تحديداً في كفاية رأس المال لدى المصرف عينة البحث ؟

2- أهمية البحث :- تكمن أهمية البحث بالآتي:-

أ- تقديم نظرة واسعة ومعقدة عن مصادر التمويل غير الوداعية وموقعها في هيكل تمويل المصارف عينة البحث .

ب- التعرف على إثر هذه المصادر في كفاية رأس المال .

ج- توجيه الاهتمام نحو مصادر التمويل غير الوداعية في بيئة الاعمال المصرفية .

د- ان البحث يمثل دراسة عن موضوع لم تتناوله البحوث والدراسات كثيراً على حد علم الباحث لذلك فإنه يمكن ان يسد فجوة في الادبيات النظرية المتعلقة بمصادر تمويل المصارف .

3-اهداف البحث :

أ- تقديم مدخل نظري في مصادر التمويل غير الوداعية .

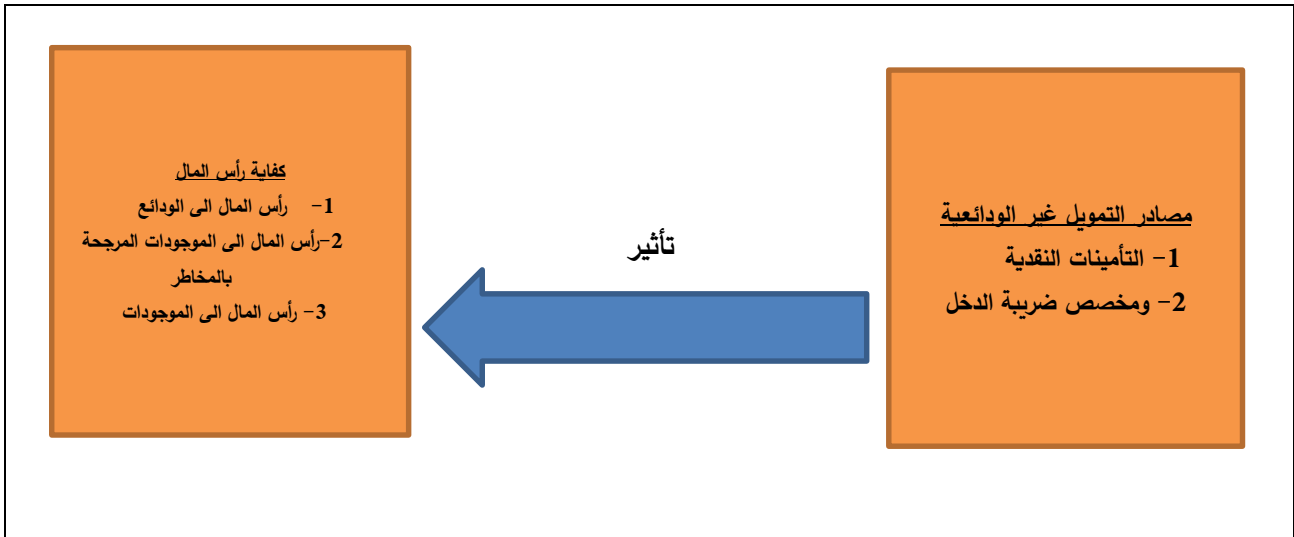
ب- دراسة واقع حال مصادر التمويل غير الوداعية كمصدر مهم من مصادر التمويل لعينة البحث .

ج- التعرف على تأثير مصادر التمويل غير الوداعية في كفاية راسمال عينة البحث .

4- مخطط متغيرات البحث:

في ضوء مشكلة البحث واهدافها وضمن إطارها النظري والتطبيقي تم تصميم مخطط متغيرات البحث بالنموذج الاتي :

شكل رقم (1) مخطط متغيرات البحث



5 - فرضية البحث : لمعالجة مشكلة البحث يقدم الباحث الفرضية الاتية: لا يوجد تأثير لمصادر التمويل غير الوداعية في كفاية راس المال .

ثانياً : دراسات سابقة

1- دراسة (Sarkany،2011)

عنوان الدراسة	"قواعد بازل3 الجديدة وآخر التطورات في السوق". (The New Basel III Ruls and Resent Market Developments)
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى بيان الحاجة التي أدت الى ظهور تعديلات بازل3من أجل جعل القطاع المصرفي في بريطانيا أكثر مرونة ضد أي اضطراب مالي وذلك من خلال الأمتثال لمتطلبات قواعد رأس المال والسيولة الجديدة، وتحليل الجوانب الإيجابية والسلبية للقواعد التنظيمية المعتمدة وفق بازل3
نوع الدراسة	بحث مقدم الى جامعة كوين ماري في لندن.
اهم الاستنتاجات	أن تطبيق مقررات بازل 3 تؤدي الى زيادة راس المال في البنوك وبالتالي زيادة تكلفتها، كما يؤدي تطبيقها الى زيادة ازدهار السوق التي تساهم بدورها في التخفيف من الأزمة المالية

2- دراسة (Dahham,2019)

العنوان	Sources of non–Deposit Financing and its impact on the profitability of Jordanian Commercial Banks. مصادر التمويل غير الودائعية واثرها على ربحية البنوك التجارية الأردنية.
مشكلة الدراسة	تعد مصادر التمويل شريان الحياة للأنشطة الاقتصادية للمصرف إذ تحتاج المصارف التجارية الى النقد لتلبية عمليات سحب الودائع أو طلبات القروض المقدمة من العملاء وقد تتسبب الأزمات الطارئة في انخفاض حجم الودائع المتاحة للمصارف ، إذ لا يستطيع المصرف التحكم في كمية الأموال المستلمة ولا في توقيت استلام أو تدفق الودائع ، إذ يحتاج المصرف الى مصادر تمويل غير ودائعية لتغطية احتياجاته المالية ويبحث عن المصادر ذات التكلفة المنخفضة.
نوع الدراسة	بحث مقدم الى جامعة ريفيستا / استراليا 2019
أهم الاهداف	أعطاء فهم واسع لمصادر التمويل غير الودائعية وفعاليتها على ربحية البنوك التجارية وتوجيه ادارات المصارف والمسؤولين في ضرورة تنوع مصادر التمويل للبنوك التجارية
اهم الاستنتاجات	هنالك علاقة بين مصادر التمويل غير الودائعية وربحية البنوك التجارية وأن بعض مصادر التمويل غير الودائعية منخفضة الكلفة والبعض الآخر أكثر كلفة.

3-دراسة (الشهيلي ، كامل غني محمد ، 2020).

عنوان الدراسة	أثر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية العراقية
مشكلة الدراسة	تمثلت مشكلة الدراسة في أن معظم المصارف في العراق واجهت العجز عن القدرة الايفائية اليومية للسيولة النقدية حين الطلب وفي الوقت ذاته مدى امكانية استثمار هذه السيولة في المجالات المصرفية المختصة في حالة زيادتها عند مستوى معين لتحقيق عوائد مالية وكذلك واجهت عجزها عن القدرة الايفائية النهائية أي وقت الازمة (كفاية رأس المال) امام المودعين والمستثمرين والمقرضين.

رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة العراقية / كلية الادارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية	نوع الدراسة
بيان تأثير كل من السيولة النقدية وكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية ومدى عناية المصارف بمؤشرات السيولة ومؤشرات كفاية رأس المال.	اهم الاهداف
ارتفاع نسبة الرصيد النقدي للمصارف التجارية هو مؤشر تراكم النقود السائلة التي لاتدر عوائداً مالية مما له الاثر بشكل كبير على نسب الربحية لديها وهو يعكس تخوف ادارات تلك المصارف من الدخول في استثمارات يتخللها نوع من المخاطرة .	اهم الاستنتاجات

4-دراسة (حواس ، عبدالله محميد 2021).

مصادر التمويل غير الوداعية واثرها على الاداء المالي	عنوان الدراسة
تمثلت مشكلة البحث في ان المصارف التجارية وجدت نفسها مضطرة الى اعادة تنظيم انشطتها حيث بدأت تبحث عن مصادر تمويل جديدة مبتكرة وهي مصادر التمويل غير الوداعية لضمان استمراريتها ونموها واستدامتها في السوق لان مصادر التمويل هي شريان الحياة لانشطة المصرف التجاري .	مشكلة الدراسة
رسالة ماجستير مقدمة الى الجامعة الاسلامية في لبنان / كلية الاقتصاد وادارة الاعمال	نوع الدراسة
تسليط الضوء واعطاء فهم دقيق وواسع لمصادر التمويل غير الوداعية ومدى فاعليتها في رفع الاداء المالي للبنوك التجارية عينة الدراسة	أهم الاهداف
هنالك تأثير معنوي ذو دلالة احصائية لمصادر التمويل غير الوداعية في الاداء المالي للبنوك عينة الدراسة وكان التأثير يتفاوت بين السالب والموجب حيث كان التأثير سالب في مؤشرات الربحية بينما كان موجب لمؤشرات السيولة.	اهم الاستنتاجات

المبحث الثاني: التأطير النظري

أولاً : مفهوم مصادر التمويل غير الوداعية :

غالبًا ما تتمتع المصارف التجارية بفرص جيدة لتقديم التسهيلات الائتمانية ، وخاصة التسهيلات النقدية أو فرص الاستثمار غير المخطط لها في السوق التي تقدم عوائد جيدة ، ولكن المبالغ المطلوبة للاستثمار في هذه الفرص قد لا يتم تغطيتها من خلال الودائع أو الودائع التي يحتفظ بها المصرف فقد يسحب المودعون كل أو جزء من أموالهم لأسباب مختلفة أو لظروف اقتصادية وحالات طارئة في السوق ، مما قد يؤدي إلى انخفاض حجم الودائع المصرفية المتاحة للمصارف التجارية ،(الوقاد، 2011: 32) ، ومن ناحية أخرى فإن الودائع ليست مرنة ولا تخضع لرقابة البنوك المركزية حيث لا يستطيع المصرف التحكم في حجم المبالغ التي حصل عليها منهم ، ولا يعرف متى ستصل الودائع أو تتدفق إليه ولا كم ومتى سينسحب منها في المستقبل القريب ، وهذه مشكلة تعاني منها المصارف باستمرار وقد تجد نفسها في حاجة ماسة الى مصادر تمويلية جديدة وبديلة ، تمكنها من تلبية احتياجاتها من حيث حجم المبالغ وكذلك مقدار ودرجة الاستقرار والتكلفة (الوادي، 2017: 38) .إن تطور المجال الاقتصادي العالمي فضلاً عن التوسع في أنشطة الأسواق المالية العالمية ، وظهور مؤسسات مالية جديدة ومتنوعة قد أتاح مجالات جديدة للمصارف والمؤسسات الأخرى للحصول على الخدمات المالية ، تسجل مصادر التمويل غير الوداعية تحت بند (إدارة المطلوبات) ويمكن الحصول على تلك الأموال من مؤسسات مالية أخرى وبأشكال مختلفة ومتعددة مثل القروض وشهادات الایداع ، (موسى، 2019: 57) والمتاجرة في الأوراق النقدية والسندات ، توريق الديون للأصول غير السائلة ، الترتيبات الثنائية مع المصارف التجارية والمؤسسات الأخرى ، وفي الأسواق المحلية والدولية ، وإقراض من البنوك المركزية والحكومات ، إعادة تشغيل التوقيفات التقاعدية في استثمارات قصيرة

الأجل ومصادر أخرى ، مع الأخذ في الاعتبار أن بعض القيود التنظيمية والمصرفية قد تحد من استخدام المصرف لهذه الموارد المتاحة (الجبوري ، 2019 : 185) تأتي بعض مصادر التمويل غير الوداعية من داخل المصرف ، مثل بيع الأصول أو استعمال الاحتياطيات ، والأرباح المحتجزة وغيرها والجزء الآخر يأتي من خارج المصرف مثل الاقتراض. وعليه تعد مصادر التمويل غير الوداعية : مصدر تلجأ اليه المصارف التجارية ، ويتمثل بالجانب الأيسر من الميزانية العمومية (المطلوبات) ما عدا الودائع ، ويقوم المصرف باستثمارها في مجالات مختلفة لاستغلال الفرص المتاحة والحصول على عوائد مجزية وذلك لانخفاض تكلفة الحصول على بعض هذه المصادر ، وتشير مصادر التمويل إلى أي مصادر يمكن للشركات والمؤسسات الحصول عليها لتمويل أنشطتها ومشاريعها خارج إيداعات العملاء في المصارف .

وتختلف هذه المصادر عن الودائع من نواحي كثيرة أهمها: (الصيرفي، 2013: 49)، (النعيمي و التميمي، 2011: 33) ، (الجبوري ، 2019: 186) ،

1- الفائدة : عدم تحمل المصرف اية فوائد عن المصادر غير الوداعية كالحسابات المؤقتة ، التأمينات ، الأجر غير المستلمة ، رواتب المتقاعدين ، الرسوم ، المخصصات ، الضرائب المحققة وغير المدفوعة ، فضلاً عن أن هذه المصادر ذات فوائد منخفضة كقروض البنك المركزي العراقي ، قروض الاحتياطي الفائض ، اتفاقيات إعادة الشراء ، والتسهيلات الائتمانية الخارجية إلخ .

2- أن غالبية مصادر التمويل غير الوداعية لاتخضع الى ضوابط البنك المركزي العراقي .

3- أنها مصادر مستدامة بسبب تكررهما وأستمراريتها ، وأنها متاحة دوماً أمام المصارف .

4- كل مصرف يبحث عن مصادر جديدة للأموال ، لذلك يمكن أن تكون لكل مصرف مصادره الخاصة ، تختلف وتتنوع هذه المصادر في كل بيئة وفي كل بلد عن البلد الآخر .

ثانياً: أنواع مصادر التمويل غير الوداعية : هناك العديد من مصادر التمويل غير الوداعية والتي بالامكان تقسيمها إلى : (موسى، 2019: 42)

1-الاقتراض من البنك المركزي:- يعد البنك المركزي العراقي الاختيار النهائي للمصارف التجارية للاقتراض ، فلا تلجأ المصارف التجارية الى الاقتراض الا إذا لزم الأمر ، اما إذا أرادت المصارف تحسين قدراتها الاستثمارية والتوسع عندما تكون هناك فرص استثمارية جيدة ، فإنها عادة ما تصدر السندات وتكون الفائدة عليها أقل من العائد الذي ستحصل عليه عند استثمار الاموال الناجمة عن بيع هذه السندات. (سمحان واخرون ، 2010 : 162) كما يعد البنك المركزي العراقي بنك البنوك الذي يشرف على مختلف المصارف والنظام المصرفي للدولة ، ويقدم القروض والسلف للمصارف التجارية عندما تواجه أزمة مالية أو في حالة الطوارئ ، أو عند عدم توفر الاقتراض من قنوات أخرى ، أو في اوقات الذروة الموسمية . لأن سيولة المصارف لا تكفي لتلبية احتياجات العملاء ، مثل الزراعة الصيفية أو مواسم الاعياد ، وأن البنوك المركزية لا توافق على جميع طلبات الاقتراض المقدمة اليها من تلك المصارف ، كما أن البنوك المركزية تؤيد المصارف في الحصول على الاموال اللازمة بالطرق الصحيحة التي تناسب أوضاعهم (Dahham & at al, 2019, : 10) .

أن الأموال المقترضة من البنك المركزي لا تخضع لمتطلبات الاحتياطي القانوني ، لذلك يمكن للمصارف التجارية استخدام جميع القروض لتمويل استثماراتها ، وعليه فأنها تمثل القوة الاستثمارية للمصارف التجارية والنظام المصرفي ككل . يقدم البنك المركزي التمويل للمصارف التجارية إما مباشرة من خلال القروض والسلف أو من خلال إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية ، إذ يقوم البنك المركزي بخصم الكمبيالات والسندات المالية للعملاء بدلاً من تجميد المبلغ حتى تاريخ الاستحقاق ، ويتم الدفع بسعر الخصم ثم يكسب الفرق بين هذين السعرين: سعر الخصم الذي تحصل عليه من صاحب السند الأصلي وسعر الخصم الذي تدفعه للبنك

المركزي ، وبالتالي يكون معدل الخصم أكبر من معدل إعادة الخصم أما إذا كان المصرف يمتلك السيولة الكافية فيفضل الاحتفاظ بهذه السندات حتى تاريخ الاستحقاق ، وذلك لسببين :

الاول : الاستفادة من استثمار الأموال في عملية الخصم ، فإذا احتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق فسوف يحقق ذلك الاستفادة الكاملة من المبلغ المخصص لتحقيق ربح مالي أكبر .

الثاني : المالك الأصلي للورقة لا ينظر لإعادة خصم الورقة بارتياح لأنها قد تكشف عن أسرارها المالية. وبالمثل ، فإن المصرف التجاري نفسه غير راضٍ لأن طلب إعادة الخصم الخاص به قد يساء تفسيره من قبل البعض كدليل على أن المصرف ليس لديه السيولة الكافية لتلبية طلب العملاء من النقد المتاح (الصيرفي ، 2013: 49) .

وتعد عملية إعادة الخصم من أقدم أشكال المساعدة التي تقدمها البنوك المركزية للمصارف التجارية لكن أهمية هذا المصدر تعود إلى امتلاك المصارف لأموال كافية وانتشار العديد من الأسواق المختلفة وأنشطتها في هذه البلدان ، لذلك فإن أهمية هذا المصدر أخذت بالتراجع لان انتشار الاسواق المالية أصبح مكاناً جيداً لبيع الاوراق المالية بدلاً من خصمها لدى البنك المركزي . (رمضان وجودة ، 2013: 93) أن مساهمة البنك المركزي كمصدر للتمويل أكثر فائدة من مصدر الودائع لأنه لا يخضع لتقلبات واسعة ناتجة عن التقلبات في الحالة النفسية للمودعين (أي الثقة في النظام المصرفي ، الظروف المادية للمودعين) في حين تتأثر الودائع بالبيئة السياسية ، أما بالنسبة للاقتصاد المحلي بشكل عام فإن مساهمة البنك المركزي هي مصدر استقرار مستمر ، فهي لا تستجيب إلا للسياسة النقدية ، وعندما تواجه المصارف التجارية ضغوطاً أكبر بسبب عمليات السحب المفاجئة الواسعة النطاق ، فيمكنها النظر في صمام الأمان الخاص بالبنك المركزي للمصارف التجارية ، لأن البنك المركزي لديه مسؤولية التدخل للمساعدة في تسويق البنوك (حواس ، 2021: 58) .

2- قروض فائض الاحتياطي (الالزامي) : يقوم المصرف بإيداع نسبة معينة من الودائع في الحساب المصرفي للبنك لتلبية متطلبات الاحتياطي النقدي ، ومنذ إنشاء بنك إنجلترا عمل البنك المركزي وصياً على الاحتياطي النقدي إذ تلتزم المصارف التجارية بأيداع نسبة معينة من الودائع في حسابها المصرفي لدى البنك المركزي (Frederic, 2016: 39) ، وعليه يتغير الاحتياطي النقدي تبعاً لتغير رصيد الودائع وعند انخفاض رصيد الودائع فإن الاحتياطي النقدي يتحول الى فائض بالامكان أقرضه الى المصارف الاخرى ، من اجل أفادة المصارف التي ليس لديها احتياطات كافية بسبب زيادة الودائع ، إذ ان المصارف نفترض من بعضها البعض في فترة زمنية قصيرة بناء على معرفة البنك المركزي بذلك وتتبع إجراءات مبسطة (شويش، 2019: 187) ، يعد الاحتياطي القانوني النسبة التي يفرضها البنك المركزي على ودائع المصارف بشكل الزامي (قانوني) (فاضل ، واسماعيل ، 2019 : 4).

3-التأمينات النقدية :- أن للتأمينات النقدية تطبيقات كثيرة في واقعنا العملي مثلاً يقوم شخص برهن مبلغاً من المال لدى أحد المصارف ضماناً لما قد يترتب في ذمة المودع من دين لصالح المصرف ، أو يقوم ذلك الشخص برهن نفس مبلغ المال أو اكثر منه لدى الدائن لضمان جميع الالتزامات المترتبة في ذمة المدين ، وكذلك المبالغ النقدية التي يساهم بها المقترض لدى المقرض الدائن أو الودائع التي يضعها الموظف أو العامل ضماناً لأي التزام قد ينشأ عن ذلك أو من الودائع النقدية التي تقدمها دوائر الكهرباء أو المياه أو غيرها من الدوائر التي تقدم خدمات معينة ، توصف التأمينات النقدية بأنها رهن ناقص قياساً على الوديعة غير الكاملة لأنها رهن على المال ، ويتميز عن الرهن الحيازي العادي الذي يكون فيه المرتهن مالكاً للمال المقدم له على سبيل الرهن، على أن يكون مرتبطاً بمثله عندما يفى المدين بالتزامه كما يحدث في الوديعة غير الكاملة التي يكون بدلها مبلغاً من المال أو غيرها من الأموال القابلة للاستهلاك ، فلا يجوز للمودع عنده رد الشيء نفسه بل يجب عليه رد مثله واستناداً الى ماتقدم فإن رهن النقود هو يمثل تأميناً نقدياً ، ويعرف التأمين النقدي (بأنه تصرف أئتماني يقدم الدائن بموجبه تعهداً بأن يرد الى المدين ماتملكه منه بعد أستيفاء الدين) (محسن، 2021، 309) .

4-مخصص ضريبة الدخل :- تحظى ضريبة الدخل بأهمية كبيرة في العديد من الدول المتقدمة والنامية لاعتبارات عديدة، من بينها أنها تعتبر ضريبة ثابتة ومتكررة ، وأن الدخل يعتبر المعيار الأفضل للتعبير عن ربحية الأفراد ، أي قدرة الأفراد على الاستفادة. وهنا يطرح السؤال: ما المقصود بالدخل وما هو؟ إنها الصور الفنية لضريبة الدخل والبحث هنا ليس في نطاق التمييز بين الدخل من الناحية الاقتصادية. من وجهة نظر المالية العامة والمقصود بالدخل حسب المفهوم الضريبي هو أنه يجب أن يكون وفق نظرية المصدر أو وفق نظرية الإثراء ، الدخل وفقاً لنظرية المصدر هو كل الثروة التي يمكن تقييمها نقدا ويتم الحصول عليها بشكل دوري وثابت ، أما الدخل بحسب نظرية الإثراء فهو كل زيادة في القدرة الاقتصادية لدافع الضريبة خلال فترة ما بغض النظر عن مصدر هذه الزيادة ، يعتمد علماء المالية العامة طريقتين رئيسيتين لفرض الضرائب وهي: (موسى، 2006، 34-35):

أ-الضرائب النوعية على الدخل: حيث تفرض الضرائب على فروع الدخل المختلفة حسب مصادر الدخل العديدة ، فبعض الدخول يتأتى من العمل وبعضها يتأتى من الفوائد على رأس المال وبعضها من الأعمال التجارية والصناعية وأعمال الخدمات ويتم فرض نسب ضريبية مختلفة على كل نوع من أنواع الدخول ، وتفرض ضريبة على الدخل (مرتبات وأجور) وضريبة أخرى على دخل رأس المال (أرباح الأسهم والسندات) وضريبة أخرى على دخل المصدر المختلط (الأرباح التجارية والصناعية) ، ويطلق على كل ضريبة اسم الضريبة النوعية، ويتميز هذا النظام باختيار أساليب التقدير والجبائية والأسعار الضريبية الأكثر ملائمة لكل فرع من فروع الدخل وبذلك يأخذ بتنوع المعاملة المالية حسب مصادر الدخول ، أن احتمالات تهرب المكلف من نوع من أنواع دخوله وارده ولكنه لا يستطيع أن يتهرب من جميع أنواع دخوله ، وأن من عيوب هذا النظام هو احتمال ظهور ما يسمى بالازدواج الضريبي نظراً لتعدد الضرائب وفقاً لتعدد مصادر الدخل كما أن نفقات جبايته كبيرة .

ب- أسلوب الضريبة الموحدة على الدخل: ويأخذ هذا النظام بتوحيد الأسعار الضريبية وتوحيد أحكام الوعاء الضريبي وإجراءات الربط والتحصيل ومطالبة المكلف بتقديم إقرار واحد عن جميع إيراداته لأدارة الضرائب ، وعليه فأن هذا النظام أقرب إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وفيه يتم مراعاة المقدرة المالية للمكلف ، ويقوم المكلف بتقديم إقرار ضريبي واحد بدلاً من إقرارات متعددة ويتطلب هذا النظام من المكلف وعيا ضريبيا وأمسك حسابات منتظمة تساعد على حصر جميع الإيرادات بطريقة دقيقة .

ثانياً : كفاية رأس المال

1- مفهوم رأس المال:- رأس المال هو مصطلح اقتصادي يُقصد به الأموال والمواد والأدوات اللازمة لإنشاء نشاط اقتصادي أو تجاري ويكون الهدف من المشروع الربح أو الإعلام أو الأعمال الإنسانية ، ويعد رأس المال المحرك الأساس لأي مشروع أو عمل استثماري يهدف لزيادة القدرة الإنتاجية ، كما يعد رأس المال المقياس الرئيس لما تمتلكه الوحدة الاقتصادية من ثروة ، كما أنه المورد الأساس الذي يساعدها على زيادة تلك الثروة ، (السعيد ، 2016: 46) و يتم إطلاق لفظ رأس المال على الموجودات النقدية أو السيولة المالية التي تمتلكها الوحدة الاقتصادية سواء بغرض الادخار أو لتوفير نفقاتها الأساسية ، وكذلك يتضمن جميع موجودات الوحدة التي لها قيمة نقدية مثل المعدات والمباني والمخزون وغيرها ، و حينما يتعلق الأمر بوضع ميزانية الشركة فإن رأس المال المقصود بتلك الميزانية هو التدفق النقدي. وعلى الرغم من أن البعض يخلط بين مفهوم رأس المال والأموال النقدية ويعتبرهما شيئاً واحداً إلا أن الأمر ليس كذلك ، إذ أن مصطلح رأس المال أشمل بكثير فيتضمن كافة مستلزمات الأعمال التجارية التي يمكن استخدامها في تنفيذ الأعمال التجارية لزيادة الإيرادات والدخل مثل: العاملين، والاستثمارات، وبراءات الاختراع، وغيرها ، أما المال فهو تلك النقود التي يتم استخدامها في إتمام عمليات شراء أو بيع الموجودات كالمباني والمعدات التي تستخدم لزيادة هامش الربح (البناء، 2017: 63) .

ويُعرّف رأس المال بأنه عبارة عن الأموال المُستخدمة في تنمية الثروة وزيادتها أو تأسيس مشروعات جديدة ، ويعرف ايضا بأنه النقود أو غيرها من الممتلكات التي يملكها الأفراد أو المنشآت، ويستخدم رأس المال بهدف تأسيس عمل تجاري أو لاستثماره في مجالاتٍ مُتنوعة (Brooking, 2017: 23) وتتمثل أهمية توفير رأس المال للمشاريع المختلفة في توفير أساسيات الإنتاج ، دعم زيادة الإنتاج ، تعزيز التنمية الاقتصادية ، ويحسب رأس المال بناء على حجم المشروع المراد إنشاؤه. (Agndal, Henrik and Nilsson, 2015: 17) .

2- مفهوم كفاية رأس المال :- تعني كفاية رأس المال مقدار رأس المال الكافي لاستيعاب الخسائر الناشئة عن الائتمان والاستثمار والأعمال الإضافية الأخرى التي يقوم بها المصرف باختصار وامتصاص مخاطر الأموال المستثمرة - فضلاً عن السماح للمصرف بمواصلة العمل ، لذا يجب أن يكون مقدار رأس المال كافياً ، من جهة لتوفير السلامة والأمن للمودعين ، ومن جهة أخرى لتوفير الأمن والأمان للجهات الرقابية ، وتقديم القروض وصناديق الاستثمار وتقديم الخدمات المالية. (محمد ، 2014 ، 39) إن خصوصية العمليات المصرفية وارتباطها بأطراف متعددة ومتضاربة في نفس الوقت يبرز أهمية كفاية رأس المال المصرف لهذه الأطراف ، حيث تهتم البنوك المركزية برأس المال والاحتياطيات ومقارنتها بحجم الودائع لتحقيق كفاية رأس المال وتجنب المصرف في حالة الاعسار . والهدف هو حماية أموال المودعين والمساهمين وبالتالي حماية رأس المال ، ويعد مفهوم كفاية رأس المال ومعايير من أبرز القضايا في العصر الحديث ، وله أهمية متزايدة في ضوء التطور المستمر للأسواق العالمية (Heisig,2016:27) ، يعد رأس المال اهم ادوات التنظيم الاحترازي كأداة وقائية تسمح بتحقيق استقرار النظام المصرفي على المستويين الجزئي والكلي وقد حثت لجنة بازل المصارف على الاحتفاظ بمزيد من رؤوس الاموال ليتم ادراره فيما بعد في تحقيق الاستقرار المصرفي نظراً لما يلعبه من دور كبير في امتصاص الخسائر (جلوب ، والحيدري ، 2023 : 7)

3- معايير كفاية رأس المال :- أن تحديد معايير لقياس كفاية رأس المال يعد من المواضيع المهمة لكل من السلطات الرقابية وإدارة المصرف على حد سواء ، إذ أن الغرض من هذه المعايير هو ضمان احتفاظ المصرف بحد أدنى من أمواله الخاصة لمواجهة المخاطر التي تواجهه ، ولاستيعاب أي خسائر متوقعة ، مع تقديم حوافز لأصحاب ومديري المصارف لإدارة المصرف بشكل مناسب ، كما يتطلب القياس الفعال لنسبة كفاية رأس المال المصرفي تقيماً معقولاً لموجودات المصرف (Stewart,2011: 23) قبل تحقيق ذلك يجب تحليل نسبة كفاية رأس مال المصرف بعناية فائقة ، فضلاً عن إن مشاكل البيانات تجعل كفاية رأس المال المصرفي (النسبة) عرضة للتلاعب في كثير من الحالات ، أي عندما تكون جودة البيانات رديئة أو تميل حالة المصرف إلى التدهور ، غالباً ما تكون كفاية رأس المال (النسبة) مؤشراً متأخراً لمشاكل المصرف حتى لو تحسنت الظروف ، فإن رأس المال في حد ذاته يحول دون تعرض المصرف للصعوبات ولكن بالطبع كلما زاد رأسمال المصرف زادت قدرته على حل المشكلات (Joia. 2010: 34). وتجدر الإشارة هنا إلى أنه على الرغم من أهمية معايير كفاية رأس المال في هذا المجال ، إلا أنه من الصعب ضمان سلامة المركز المالي للمصرف ، وتجنب الفشل من خلال التركيز على معايير كفاية رأس المال وحدها ، إذ أظهرت العديد من الدراسات أن أكبر المصارف في العالم لديها كفاية رأسمالية عالية نسبياً ولكنها تغفل لأسباب أخرى ، أبرزها نقص السيولة لمواجهة السحوبات غير المتوقعة من المودعين ، وفشل السلطات النقدية في تقديم القروض (الملاذ الأخير) بالشكل المطلوب. (Williams ، 2015 : 59) في الواقع ، يجب أن يتجاوز الدور الرقابي المهم الذي تلعبه السلطات النقدية في ضمان سلامة المراكز المالية للمصارف وضمن الامتثال لمعايير كفاية رأس المال. مما لا شك فيه أنه من الصعب

التعبير عن مثل هذه المعايير وغيرها مثل نسب رأس المال والسيولة ، والتي لا تقل أهمية في الغالب عن المعايير القابلة للقياس (السعيد ، 2016: 57). لذلك من الضروري الاسترشاد بعدد من المعايير التي يمكن من خلالها تحديد المبالغ المناسبة أو الدنيا لرأس المال المصرفي الكافي لحماية أموال المودعين وسلامة النظام المصرفي.السبب وراء هذه المعايير هو التأكد من أن المصارف تحتفظ بحد أدنى من أموالها الخاصة لتغطية المخاطر التي تواجهها من أجل استيعاب أي خسائر متوقعة مع توفير حوافز للمديرين في الوقت نفسه لإدارة المصارف بشكل جيد ، تعتبر نسبة كفاية رأس المال مؤشراً متأخراً على المشاكل في المصرف وحتى عندما تتعافى الأمور يمكن لرأس المال أن يمنع المصرف من الوقوع في المشاكل (بن سنجور ، 1995 : 85) وأن النسب التي يعتمد عليها لبيان كفاية رأس المال هي كالآتي:

أ- نسبة رأس المال إلى الودائع:- يبحث هذه المعيار في إمكانية التحكم في المخاطر الناشئة عن زيادة نسبة معينة في إجمالي الودائع. تتبنى معظم البنوك المركزية نسبة (10%) مما يعني أن إجمالي مبلغ الودائع يساوي عشرة أضعاف رأس المال. وكلما زاد حجم الودائع زادت مخاطر المصرف على المودعين وأن هذا المؤشر لا يأخذ في الاعتبار إجمالي الودائع وجودتها. (Seviby,2013: 74) أن هذه النسبة مهمة لأنها تصف كفاية رأس المال بشكل أفضل. يتم تمثيله بالصيغة الرياضية الآتية:
(رأس المال / الودائع) × 100% = (الجميل ، 1999: 91) .

ب- نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات:- يختلف هذا المعيار عن سابقه في أنه يربط رأس المال بالموجودات مقابل أي خسائر قد يتكبدها المصرف وكلما زادت هذه النسبة فأنها تعني حماية أفضل للمودعين ، وهو ما تبحث عنه البنوك المركزية. صيغة هذه النسبة هي : (رأس المال / إجمالي الموجودات) × 100 = (Seviby,2013: 76)
ومع ذلك فإن هذا المعيار ليس كافياً كخط دفاع لحماية أموال المودعين وللحكم على كفاية رأس المال ، حقيقة أن مصرفين لهما نسبة متساوية من رأس المال إلى إجمالي الموجودات لا تعني أن المودعين في البنكين يتعرضون لنفس القدر من المخاطر إذا تعرضت إجمالي الموجودات إلى تقلبات مختلفة في كلا البنكين . (الشماع 2002: 42).

ج- نسبة رأس المال إلى الموجودات ذات المخاطر : يعتمد المبلغ المناسب لرأس المال على الموجودات التي يستثمر فيها المصرف امواله يمكن للمصرف الذي لديه محفظة تحتوي على عدد كبير من الاستثمارات منخفضة المخاطر نسبياً (مثل الأوراق المالية الحكومية) أن يعمل برأس مال أقل من مصرف مماثل مع نسبة أقل من هذه الاستثمارات في محفظته ، ويعد رأسمال المصرف سليماً في بعض البلدان إذا كانت الموجودات الخطرة لا تتجاوز ستة أضعاف رأس المال. من أهم عيوب النسبة أنها لا تأخذ في الحسبان المستويات المختلفة للمخاطر في الموجودات المختلفة للمصرف . صيغة هذه النسبة كالآتي :
(رأس المال / الموجودات ذات المخاطر) × 100 = (Heisig,2016: 89)

المبحث الثالث: الجانب العملي

أولاً: نبذة تعريفية بعينة البحث

1- مصرف بغداد

أ- نشأة المصرف:- أسس مصرف بغداد كشركة مساهمة برأسمال قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 4512 في 18/2/1992 والصادرة عن دائرة تسجيل الشركات في وزارة التجارة وفقاً لقانون الشركات النافذ في ذلك الوقت رقم (36) لسنة 1983 ، ويعد أول مصرف عراقي خاص حيث سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12)

لسنة 1991 بأجازته ، باشر المصرف عمله بتاريخ 1992/9/12 ، وفي 1997/10/25 أجرى المصرف تعديلاً على عقد تأسيسه لغرض مزاوله أعمال الصيرفة الشاملة واستمر المصرف في التوسع بزيادة رأس المال في عام 1997 حيث بلغ (160) مليون دينار ، واستمرت هذه الزيادات ففي عام 2005 دخل مصرف الخليج المتحد والشركة العراقية القابضة كمساهمين حيث بلغ رأس المال المكتتب به (250) مليار دينار ، وهو ما وسع الاعمال المصرفية الدولية داخل العراق وخارجه وقد نال مصرف بغداد الثقة والمصداقية في اتمام تعاملاته مع الزبائن والمؤسسات بدقه تامه وبأعلى مستويات السرية والخصوصية .

ب - أهداف المصرف :-

أولاً - المحافظة على مستوى جيد من النسب المالية الرئيسية ضمن متطلبات الجهات الرقابية ، وأبرزها المحافظة على نسبة كفاية رأس المال والسيولة بحيث لا تقل عن متطلبات الجهات التنظيمية .
ثانياً - المحافظة على المركز التنافسي للمصرف على مستوى القطاع المصرفي العراقي وتعزيز حصة المصرف في منتجات المطلوبات والموجودات ضمن المخاطر والعوائد المقبولة .
ثالثاً - الاستمرار في تنمية الإيرادات وضبط التكاليف بما يسهم في تحسين الكفاءة التشغيلية للمصرف .
رابعاً - تطوير الدور التنموي للمصرف في مجال التمويل وخدمات التجارة الخارجية سواء لقطاع الافراد أو قطاع الشركات الكبرى أو القطاع الحكومي من خلال فريق متخصص ذي كفاءة مهنية عالية .

ج - فروع المصرف : يمتلك مصرف بغداد (36) فرعاً موزعة في بغداد والمحافظات لتقديم الخدمات المصرفية موزعة بالشكل الاتي (14) فرعاً في بغداد و (22) فرعاً في بقية المحافظات .

أما في جانب البنوك المراسلة حافظ المصرف على شبكة مراسليه حول العالم ليكون عدد البنوك المراسلة (7) بنك مراسل منتشرة في دول عربية وعالمية لتغطية كافة الانشطة الخارجية للمصرف خاصة في مجال الاعتمادات المستندية والحوالات الخارجية . اعتمد الباحثان على البيانات المالية لعينة البحث لتحليل البيانات ومعرفة مدى تأثير مصادر التمويل غير الودائعية في كفاية رأس المال خلال مدة البحث (2016 - 2021) ، هذا ويبين الجدول (1) البيانات المالية لعينة البحث والتي أظهرت مصادر التمويل غير الودائعية المتمثلة بالتأمينات النقدية ، مخصص ضريبة الدخل ، المطلوبات الاخرى ، قروض طويلة الاجل فضلاً عن الودائع ، حق الملكية ، واجمالي الموجودات :

(1) البيانات التفصيلية لمصرف بغداد

السنة	التأمينات النقدية	مخصص ضريبة الدخل	المطلوبات الاخرى	قروض طويلة الاجل	مخصصات متنوعة	اجمالي مصادر التمويل غير الودائعية	حق الملكية	اجمالي الودائع	اجمالي الموجودات	اجمالي المطلوبات
2016	-	6556377	83119810	-	-	89676187	282821705	827926225	1200424117	917602412
2017	-	3466448	95221274	-	-	98687722	276942042	714522882	1090152646	813210604
2018	12262924	1266782	32507118	4864363	9508948	60410135	266742720	786385703	1113538558	846795838
2019	17460107	1976120	26750977	2507408	7396090	56090702	273641424	803012079	1132744205	859102781
2020	19682924	4578241	31862339	3811138	7892235	67826877	278435852	1073265508	1419528237	1141092385
2021	14677854	7168178	42306043	1616256	6583550	72351881	309129878	1158326897	1539808656	1230678778

وبالاعتماد على الجدول (1) تم احتساب نسبة كل مصدر من مصادر التمويل غير الودائعية الى مجموع مصادر التمويل غير الودائعية وكما في الجدول (2) :

الجدول (2) نسبة كل مصدر من مصادر التمويل غير الوداعية الى اجمالي مصادر التمويل غير الوداعية لمصرف بغداد

السنة	نسبة التامينات النقدية %	نسبة مخصص ضريبية الدخل %	نسبة المطلوبات الاخرى %	نسبة قروض طويلة الاجل %	نسبة مخصصات متنوعة %	اجمالي مصادر التمويل غير الوداعية الى حق الملكية
2016	—	7.31	92.69	—	—	32
2017	—	3.51	96.49	—	—	36
2018	20.30	2.10	53.81	8.05	15.74	23
2019	31.13	3.52	47.69	4.47	13.19	20
2020	29.02	6.75	46.98	5.62	11.64	24
2021	20.29	9.91	58.47	2.23	9.10	23
اعلى نسبة	31.13	9.91	96.49	8.05	15.74	36
ادنى نسبة	20.29	2.10	46.98	2.23	9.10	20

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف

يتضح من الجدول (2) تفاوت حصة كل مصدر من مصادر التمويل غير الوداعية الى اجمالي مصادر التمويل غير الوداعية ويتبين أن للمطلوبات الاخرى النسبة الاكبر وخلال سنوات البحث كافة مما يدل على اعتماد المصرف عينة البحث على المطلوبات الاخرى كمصدر للتمويل اكبر من اعتماده على المصادر الاخرى ، وعموماً يتضح اعتماد المصرف على مصادر التمويل غير الوداعية بشكل منخفض اذ تشكل هذه المصادر وبعلى نسبة بلغت (36%) من الاموال المملوكة المتمثلة بحق الملكية في عام (2017) مما يعني اعتماد المصرف على الودائع لكونها تمثل (64%) من حق الملكية ، اما في سنوات البحث الاخرى فكان الاعتماد على الودائع بنسبة اكبر كونها تمثل (80%) من حق الملكية في عام (2019) وهكذا بالنسبة لسنوات البحث الاخرى .

الجدول (3) مؤشرات كفاية رأس المال

السنة	نسبة رأس المال الى الودائع %	نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (بازل) %	نسبة رأس المال الى الموجودات %	نسبة اجمالي المصادر غير الوداعية الى المطلوبات %	نسبة رأس المال الى اجمالي مصادر التمويل غير الوداعية %
2016	34.16	88	23.56	9.77	3.15
2017	38.76	116	25.40	12.14	2.81
2018	33.92	127	23.95	7.13	4.42
2019	34.08	64	24.16	6.53	4.88
2020	25.94	28.58	19.61	5.94	4.11
2021	26.69	34	20.08	5.88	4.27
اعلى نسبة	38.76	127	25.40	12.14	4.88
ادنى نسبة	25.94	28.58	19.61	5.88	2.81

المصدر من اعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات المالية للمصرف

كما يتناول الجدول (3) مؤشرات كفاية رأس المال وأعتمد الباحثان في احتساب كفاية رأس المال على اربعة نسب متمثلة بنسبة رأس المال الى الودائع ، رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر ، رأس المال الى اجمالي الموجودات فضلاً عن الجدول (4) نسبة المصادر غير الوداعية الى الودائع ، والى الموجودات المرجحة بالمخاطر .

الجدول (4) نسبة مصادر التمويل غير الودائعية

نسبة مصادر التمويل غير الودائعية الى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبة الودائع الى الموجودات المرجحة بالمخاطر	نسبة مصادر التمويل غير الودائعية الى الودائع	السنة
%	%	%	
28	258	11	2016
41	299	14	2017
29	374	8	2018
13	188	7	2019
7	110	6	2020
8	127	6	2021

يتضح من الجدول (3) الاتي :

- 1- أن أعلى نسبة لرأس المال الى الودائع قد بلغت (38.76%) في عام (2017) وأدنى نسبة بلغت (25.94%) في عام (2020) الا انها أكبر من الحد المتعارف عليه لنسبة رأس المال الى الودائع والمحددة بنسبة (8%-10%) وان الودائع تمثل النسبة الأكبر من سيولة المصرف مع ملاحظة أن أعلى نسبة لرأس المال الى اجمالي مصادر التمويل غير الودائعية قد بلغت ما يقارب (5%) في عام (2019) وهي أدنى من النسبة المحددة ويتضح هنا عدم تأثير مصادر التمويل غير الودائعية في كفاية رأس المال .
- 2- بلغت نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر لمصرف بغداد ، أعلى نسبة خلال عام (2018) وقد بلغت (127%) وادنى نسبة قد بلغت (28.58%) في عام (2020) وهي أعلى من الحد المقرر بموجب قرارات لجنة بازل (3) بخصوص كفاية رأس المال البالغة (8%) وتعليمات البنك المركزي العراقي البالغة (12%) ، بمعنى ان هناك مبالغة كبيرة في تحقيق المصرف لكفاية رأس المال مما يدل على تحفظ المصرف في استثمار الاموال المتاحة له حفاظاً على السيولة اللازمة لتغطية احتياجاته رغم امتلاكه للاموال التي تغطي الموجودات المرجحة بالمخاطر وبنسبة (127%) .
- 3- هذا وبلغت نسبة مصادر التمويل غير الودائعية الى الموجودات المرجحة بالمخاطر نسبة (28%) في عام (2016) اي يفارق مايقارب الـ (72%) عن نسبة رأس المال الى الموجودات المرجحة بالمخاطر في الوقت الذي بلغت فيه نسبة الودائع الى الموجودات المرجحة بالمخاطر (258%) مما يعزز ضعف تأثير مصادر التمويل غير الودائعية في كفاية رأس المال اذ يغطي المصرف مخاطر الموجودات المرجحة بالمخاطر من الودائع وينسب عالية تفوق اعتماده على الاموال المملوكة أو غير الودائعية وكما مبين في الجدول (4) .
- 4- وقد حققت نسبة مصادر التمويل غير الودائعية الى اجمالي المطلوبات أعلى نسبة قد بلغت (12.14%) في عام (2017) وأدنى نسبة في عام (2021) وقد بلغت (5.88%) ، وهذا يدل على وجود تأثير ضعيف لمصادر التمويل غير الودائعية على كفاية رأس المال .
- 5- بلغت أعلى نسبة لرأس المال الى اجمالي مصادر التمويل غير الودائعية خلال عام (2019) اذ بلغت نسبة (4.88%) ، في حين بلغت أدنى نسبة خلال عام (2017) وكانت بنسبة (2.81%) وهي تمثل نسبة متدنية وذات تأثير ضعيف لمصادر التمويل غير الودائعية على رأس المال .

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

اولاً : الاستنتاجات :

- 1- أظهرت نتائج الدراسة أن مصادر التمويل غير الودائعية (التأمينات النقدية ، مخصص ضريبة الدخل ، المطلوبات الاخرى ، قروض طويلة الاجل ، مخصصات متنوعة) لها تأثير ضعيف على اجمالي المطلوبات .

- 2- أظهر التحليل المالي لمصادر التمويل غير الوداعية وتأثيرها على كفاية رأس المال بوجود علاقة ضعيفة جداً بينهما .
- 3- من خلال التحليل المالي لكفاية رأس المال تبين أن المصرف المبحوث يمتلك كفاية عالية جداً متجاوزة بشكل كبير على مقررات لجنة بازل وتعليمات البنك المركزي العراقي مما أدى الى عدم استغلال تلك الموارد بالشكل السليم.
- 4- امكانية جذب مصادر التمويل غير الوداعية واستثمارها لتحقيق الربحية في المصرف عينة البحث.

ثانياً : التوصيات :

- 1- ينبغي استثمار الاموال المتاحة للمصرف (الاموال غير المملوكة) بشكل يتماشى مع السيولة اللازمة لتسديد ما على المصرف من التزامات ، لتحقيق أكبر قدر من الربحية دون التأثير في كفاية رأس المال . .
- 2- ضرورة الاخذ بعين الاعتبار مصادر التمويل غير الوداعية لتعزيز تأثيرها في كفاية رأس المال ودعم الاعتماد بشكل كبير على الاموال المملوكة .
- 3- بيان ضرورة الالتزام بالنسب المحددة من البنك المركزي العراقي أو مقررات بازل وعدم المبالغة في نسبة كفاية رأس المال لاستثمار الاموال المتاحة مما يزيد من ارباح المصرف وبيدوره يعزز النمو الاقتصادي .
- 4- نوصي بضرورة استغلال الفرص بالشكل الامثل لجذب مصادر التمويل غير الوداعية واستثمارها بالصورة التي يرتفع معها مؤشر ربحية المصارف عينة البحث.

المصادر :

- 1- الوقاد، سامي محمد ،(2011) ، نظرية المحاسبة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن
- 2- الوادي ، محمد حسين ، (2017)، النقود والمصارف، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن
- 3- الصيرفي، محمد ، (2013)، ادارة المصارف، ط2، دار الوفاء للطباعة والتوزيع، الاسكندرية ، مصر
- 4- النعيمي ،عدنان تايه و د. راشد فؤاد التميمي .(2011) . التحليل والتخطيط المالي ، طبعة العربية ، عمان .
- 5- الجبوري ،عبد العزيز شويش عبد الحميد .(2019) . ادارة المصارف مدخل تطبيقي ، ط1 ، العراق /بغداد ، دار الذاكرة للنشر والتوزيع .
- 6- الشهيلي ، كامل غني محمد .(2020). أثر السيولة المصرفية وكفاية رأس المال في ربحية المصارف التجارية العراقية ، رسالة ماجستير ، مقدمة الى الجامعة العراقية ، كلية الادارة والاقتصاد ، قسم العلوم المالية والمصرفية .
- 7- السعيد ،هاني محمد ،(2016)، رأس المال انطلاقة إدارية معاصرة، دار السحاب، القاهرة .
- 8- البنا ، بشير عبد العظيم ،(2017)، رأس المال (المصرفي) ركيزة أساسية للتنمية البشرية في المنطقة العربية ، كلية التجارة، جامعة المنصورة .
- 9- الجميل، سمر كوكب .(1999). " استخدام كفاية رأس المال في ترتيب وتصنيف المصارف الخليجية"، مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرفة تجارة وصناعة الإمارات، المجلد 25، العدد 77، دبي .
- 10- الشماع، خليل محمد حسن.(2002). " تحليل وتقييم أداء المصرف " (ورشة عمل)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية (معهد التدريب المالي والمصرفي، صنعاء/ اليمن .
- 11- بن سنجور، حمود، وكامل، صالح، وآخرون.(1995) " الصناعة المصرفية العربية وعالم التمويل الحديث"، اتحاد المصارف العربية، بيروت .

- 12- جلوب ، ضحى غازي ، والحيدري ، وفاء حسين سلمان . (2023). دور المحاسبة القضائية في الاستقرار المصرفي بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة المرجة في سوق العراق للاوراق المالية ، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، المجلد 18 ، العدد 63 ، لسنة 2023 .
- 13- حواس ، عبدالله محميد، (2021)، مصادر التمويل غير الودائعية وأثرها على الاداء المالي ، رسالة ماجستير دراسة تطبيقية ، كلية الاقتصاد وادارة الاعمال، الجامعة الاسلامية في لبنان .
- 14- رمضان ، زياد ، وجوده ،مصطفى . (2013) . الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك ، ط 4 ، الاردن/عمان ، دار وائل للنشر والتوزيع .
- 15- سمحان ، محمد حسين واخرون . (2010) . النقود والمصارف ، ط 1 ، الاردن /عمان ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع .
- 16- فاضل ، ايهاب احمد ، واسماعيل ، هيثم عبدالخالق . (2019) . دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراقي ، بحث منشور في مجلة دراسات محاسبية ومالية ، جامعة بغداد ، المجلد 14 ، العدد 49 ، لسنة 2019 .
- 17- موسى، عمرو عبد العزيز محمود، 2006، ضريبة القيمة المضافة وعلاقتها بضريبة الدخل، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- 18- محسن، منصور حاتم، 2021، التأمين النقدي، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد4، العراق.
- 19- محمد ،سمية أمين . (2014) ، المحاسبة عن عنصر رأس المال ، دراسة تحليلية ، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة، العدد 68 .
- 20- موسى ، احمد كاظم ، (2019) " ربحية مصارف التجارية والعوامل المؤثرة عليها : دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية العراقية" رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية.

References:

- 1- Agndal, Henrik and Nilsson, ULF, (2015), "Generation of Human and Structural Capital: lesson from knowledge Management". The Electronic Journal of knowledge Management, Vol. 4, No. 2.
- 2- Brooking, A., (2017), The Management of Intellectual Capital" Long rand planning, Vol. 30, No. 3. P. 12.
- 3- Heisig. P., et al., Measuring Knowledge and Generating knowledge about the Future, in: Mertins, K, et al., (Eds). (2016).
- 4- Williams, S. M.,(2015), Is a Company's intellectual Capital Performance and Intellectual Capital Disclosure Practices Related? Evidence from Publicly.
- 5- Stewart, T. A., (2011) (Intellectual Capital: the New wealt of Organization), Doubleday Currency, New York, NY.
- 6- Seviby, K. E., (2013), "Measuring Intangibles & Intellectual Capital- An Emerging First Standard", Journal of Intellectual Capital, <http://www.seviby.com.au/emergingstandard.html>, 2013, PP. 1-8.
- 7- Joia. L. A., (2010), Measuring Intangible Corporate Assets, Linking Business Strategy with Intellectual Capital". Journal of Intellectual Capital, Vol. 1. No. 1. 2000.
- 8- Dahham, D.L., & M.(2019). Sources of NON-Deposit Financing and its impact on the fitability of Jordanian Commercial Bank,"Article" Australian journal of Education: Aus journal.
- 9- Frederic , S. (2016). The Economics of Money Banking and Financial Markets, "Book". London: Business Publishing, Eleventh Edition Global Edition, Pearson.
- 10-